العاملين ، بما يفرضه هذا من علاقات انتاج جديدة ، وبالتالي علاقات اجتماعية جديدة .

العمال : مورد مالي في الداخل وعلاقات انتاج في الخارج

كان الموظفون الغزيون العاملون في الخارج جزءا من علاقات الانتاج القائمة في المجتمع الذي يعملون فيه ، وبالتالي فان صلتهم بالقطاع انما تنحصر بالمبالغ التي يحولونها . هذه التحويلات ، ولاسباب سبقت الاشارة اليها ، لم تتحول الى تراكم رأسمالي كان يمكن أن يتطور في المستقبل ويأخذ شكل استثمارات قد تنمي قطاع الصناعة . نظرا لمحدودية افاق أي تطور يمكن ان تشهده الزراعة ، وعجزها لاسباب موضوعية ، مهما بلغت كثافة التوظيف الرأسمالي ، عن حل مشكلة القطاع الاقتصادية والاجتماعية . وعلى العكس من ذلك ، فقد توجهت الرساميل الى قطاع التجارة ، والذي كان بدوره متخلفا نظرا لان دوره الرئيسي هو الاستيراد من الخارج ، وليس دور الوسيط في تبادل السلع بين الريف والمدينة وبالعكس (صناعة — زراعة) وهو الشكل الطبيعي ، والذي يعبر عن توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج الى ذويهم ، بدرجة كبيرة ، كانت بفعل القانون الاجتماعي الصارم الذي حكم مجتمع غزة ، والذي كان يفرض التزاما ماديا ومعنويا متبادلا بين الفرد والمجتمع حسب وحداته التي ينتظم فيها . فاضافة الى التزام الموظف المعنوي ، والذي ينبع من اعتراف الموظف بفضل اسرته ، فهنالك عاملان اخران ، ما كان للموظف ان يتجاوزهما ، ففي الجانب الاول ، هناك خلف هذا الموظف في « البلد » ، العائلة ، او الزوجة ، وهم « امانة » لدى الاهل ، بتشكيلتهم الاجتماعية التي سبق الاشارة اليها ، وفي هذه الحالة فقد استمر دور العائلة الكبيرة ، والهيمنة التي للرجل الاول ، (الاب ، او الاخ الاكبر) . ومن ناحية اخرى ، تركز ، ومنذ الخمسينات ، عدد كبير من المهاجرين الغزيين في دول الخليج ، وكانت الغالبية الساحقة منهم ، من العمال وصغار الموظفين ، حاملي الشهادات الابتدائية والمتوسطة، وفيما لو تجاوزنا عددا محدودا من الذين غامروا بالسفر الى هناك ، فان نسبة كبيرة من الذين هاجروا لاحقا ، قد « سحبوا » بواسطة « الرواد » الاوائل ، أولئك الرواد ، الذين انتظموا في بلدان المهجر على نسق الاوضاع التي كانوا يعيشونها في القطاع . وكونوا في المهجر عالمهم الخاص بهم . وهنالك اكثر من سبب وراء نشوء مثل هذا الوضع ، فهنالك الميل الطبيعي